

**نظرية ولاية الفقيه
وموقف حزب الدعوة الإسلامية منها**

د. شعلان عبد القادر ابراهيم

كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل

**Rule by the Islamic Jurist and the
Islamic Dawa party Attitude**

BY

DR. Shalaan A. Ibraheem

Abstract

Excellence Shiite Islamic political thought, contemporary country-specific intellectual thesis and that is consistent with the principles and beliefs that believe in this thought, judging from the Imamate and infallibility built Shiite thought his theory of the Islamic state. All the ideas proposed by scholars Shiites and thinkers of the theories of the state they do not get out within this framework, and after major occultation of Imam Mahdi (peace be upon him) and the lack of infallible Imam after this thought seemed endoscopically of the state, trying to fill the leadership vacuum Left by backbiting and fill this vacuum must be within the framework of Shara and texts legitimacy and within the Islamic specifications, the majority of this thought went to the best person fills this void Faqih world sharia who owns the Queen of psychological make it avoids incest and make no mistake less people frequent (fair) he is entitled to establish an Islamic government and the leadership of the nation on the basis that the Deputy infallible Imam in occultation time Mstdelan some stories and facts that have occurred in the lives of the Imams. According to this vision, which gives the jurist governance and leadership has Shiite ideology adopted the velayat-e faqih theory, due to those special conditions experienced by the Shiites have imposed on them a kind of political isolation that has remained endoscopy absent to this theory in recent times, but that in the sixties of the last century returned endoscopy strongly to this theory, which I found to resonate at some Shiite scholars in Iraq and influenced by Islamic Shiite parties and these parties, the Islamic Dawa Party, which is one of the oldest working on the Iraqi arena parties. And influenced by Shiite by Islamic parties and these parties, the Islamic Dawa Party, which is one of the oldest working on the Iraqi arena parties, and having found this theory, the practical application of the establishment of the Islamic Republic of Iran is the only Shiite state is built on an intellectual basis coherent and consistent with the requirements of this theory, and in the the time it was executed the father of the Islamic Dawa Party, Mr. Mohammed Baqir al-Sadr and displays elements of the prosecution by the ruling regime, forcing party leaders to flee to Iran, because of the ambiguity that surrounds the extent of the party affected by the velayat-e faqih after the establishment of the Islamic Republic in 1979, which led us to look at a party position Islamic call of this topic.

ملخص البحث

تميز الفكر السياسي الإسلامي الشيعي باطروحته الفكرية المعاصرة الخاصة بالدولة والتي تتسجم مع المبادئ والمعتقدات التي يؤمن بها هذا الفكر، وانطلاقاً من الإمامة والعصمة بنى الفكر الشيعي نظريته الخاصة بالدولة الإسلامية فجميع ما طرحه الفقهاء والمفكرين الشيعة من نظريات الدولة فإنها لا تخرج عن ضمن هذا الإطار، وبعد الغيبة الكبرى للإمام المهدي (عليه السلام) ولعدم وجود إمام معصوم بعده بدا هذا الفكر بالتنظير للدولة محاولاً سد فراغ القيادة الذي خلفته الغيبة وسد هذا الفراغ يجب إن يكون ضمن إطار الشرع والنصوص الشرعية وضمن مواصفات إسلامية، فان غالبية هذا الفكر ذهب إلى إن أفضل شخص يسد هذا الفراغ الفقيه العالم بالشرعية وهو الذي يملك ملكة نفسية تجعله يتجنب المحارم وتجعله اقل الناس وقوعاً بالخطأ أي (العادل) وهو الذي يحق له إقامة الحكومة الإسلامية وقيادة الأمة على أساس انه نائب الإمام المعصوم في زمن الغيبة مستبدلين ببعض الروايات والوقائع التي حصلت في حياة الأئمة (عليهم السلام) ووفقاً لهذه الرؤية التي تعطي للفقيه الحكم والقيادة فقد تبنى الفكر الشيعي نظرية ولاية الفقيه، ونظراً لتلك الأوضاع الخاصة التي مرت بها الشيعة فقد فرضت عليهم نوعاً من العزلة السياسية لذلك فقد ظل التنظير غائباً لهذه النظرية في العهود الماضية، إلا إن في ستينيات القرن الماضي عاد التنظير بقوة لهذه النظرية والتي وجدت صداها عند بعض علماء الشيعة في العراق وتأثر الأحزاب الإسلامية الشيعية بها ومن هذه الأحزاب حزب الدعوة الإسلامية الذي يعتبر من أقدم الأحزاب العاملة على الساحة العراقية.

المقدمة

وجدت نظرية ولاية الفقيه التطبيق العملي بقيام الجمهورية الإسلامية في إيران وهي الدولة الشيعية الوحيدة التي قامت على أساس فكري مترابط ومنسجم مع متطلبات هذه النظرية، وفي الوقت الذي اعدم الأب الروحي لحزب الدعوة الإسلامية السيد محمد باقر الصدر وتعرض عناصره للملاحقة من قبل النظام الحاكم مما اضطر قيادات الحزب بالهروب إلى إيران، ونظراً للغموض الذي يحيط بمدى تأثير الحزب بولاية الفقيه بعد قيام الجمهورية الإسلامية عام ١٩٧٩م، مما دفعنا الى البحث في موقف حزب الدعوة الإسلامية من هذا الموضوع. أهمية البحث: تأتي أهمية البحث في التعرف على نظرية ولاية الفقيه والخلفية التاريخية لها باعتبارها واحدة اهم من النظريات المعاصرة في الفكر

السياسي الشيعي، ونظراً لتأثيرها على الأحزاب الإسلامية العراقية ومن حيث مدى تأثيرها على حزب الدعوة الإسلامية حيث هو الحزب الحاكم في العراق.

فرضية البحث: يفترض البحث ان نظرية الولاية من اهم النظريات المطروحة في الفكر السياسي الشيعي والتي تؤكد على ضرورة وجود حكومة ونظام في عصر الغيبة . والتي لها انعكاساتها على المراجع والمثقفين والحركات الاسلامية الشيعية ومن ضمنهم حزب الدعوة الاسلامية في العراق. إن الغاية من البحث معرفة موقف حزب الدعوة الاسلامية من نظريه ولاية الفقيه والتي ادت الى انشقاقات.

مناهج البحث: لقد اعتمدنا في الوصول إلى أغراض تحقيق فرضية البحث على المناهج البحثية الآتية:

١- المنهج التاريخي الذي احتاجه الباحث من أجل الوصول إلى نشأت وأفكار وأهداف وكذلك لفهم النظريات من خلال الرجوع إلى التأسيس الفكري والفقهية فيما طرحه علماء الشيعة ما يتعلق بموضوع البحث.

٢- المنهج التحليلي الذي استعمل لفهم النظريات والأفكار من خلال تحليل الجمل والآراء المطروحة لعلماء ومفكري الشيعة في مختلف المراحل التاريخية التي تطرقنا لها.

٣- المنهج المقارن وتم استعماله لمقارنة عدد من الأفكار للعلماء المعاصرين وكذلك في المقارنة ما بين ضمن إطار البحث.

صعوبات البحث: أكبر الصعوبات التي واجهها البحث هي صعوبة تفكيك الجمل الخاصة بالعلماء والمراجع لأن الجمل غالباً ما تكون جمل منطقية وفلسفية ومصاغة بأسلوب بلاغي عالٍ جداً، ويتعذر على غير المختصين فهمها لهذا فقد احتاج الباحث في كثير من الأحيان الرجوع إلى المتخصصين في الدراسات الحوزوية لفهم هذه الجمل وتحليلها وتحويلها إلى أسلوب أكاديمي مفهوم ومتداول في الأوساط العلمية الأكاديمية وكذلك صعوبة الجمع بين الأفكار التي طرحها العلماء والذي غالباً ما يختلفوا في طرحها فضلاً عن تشابكها وتعقيدها.

هيكلية البحث: انتظم البحث في مبحثين فضلاً عن مقدمة وخاتمة والمبحث الأول جاء تحت عنوان ولاية الفقيه حيث ينقسم إلى ثلاث مطالب تناول المطلب الأول الخلفية التاريخية لنظرية ولاية الفقيه، أما المطلب الثاني فقد تناول صلاحيات ولي الفقيه، أما المطلب الثالث فقد تناول طريقة تعيين ولي الفقيه أما المبحث الثاني تحت عنوان حزب الدعوة الإسلامية حيث ينقسم إلى ثلاث مطالب أيضاً، تناول المطلب الأول نشأت الحزب وأهدافه وأفكاره، وتناول المطلب الثاني السلطة في فكر حزب الدعوة، والمطلب الثالث فقد تناول موقف حزب الدعوة الإسلامية من ولاية الفقيه. وقد انتهى البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات توصل إليها الباحث.

المبحث الأول: ولاية الفقيه مفهومها ونشأته

منذ بدايات الغيبة الكبرى للإمام الثاني عشر من أئمة أهل البيت الإمام المهدي (عليه السلام) بدأ الفكر السياسي الإسلامي الشيعي يبحث عن كيفية سد الفراغ والثغرة التي خلفتها غيبة الإمام المهدي الكبرى في اعتباره نائباً عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) في قيادة الأمة وبلاغ الشريعة وبيانها للناس ولذلك واجه الفكر الشيعي فراغين بعد الغيبة الكبرى...

أولهما: كيفية التعامل مع الأمور المستجدة والتي يحتاج الشيعة فيها معرفة الأمور الشرعية والفقهية التي يحتاجها الناس في أمور دينهم. وثانيهما: من يقوم بوظيفة القيادة السياسية والاجتماعية للأمة بعد غيبة الأمام المعصوم ولذلك سوف نتطرق إلى أهم النظريات التي عالجت هذا الفراغ وهي نظرية ولاية الفقيه وسوف نتناول في هذا المبحث ثلاثة مطالب وهي: المطلب الأول:- الخلفية التاريخية لنظرية ولاية الفقيه. المطلب الثاني:- صلاحيات ولي الفقيه. المطلب الثالث:- طريقة تعيين ولي الفقيه.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لنظرية ولاية الفقيه: يستهدف هذا المطلب شرح النشأة التاريخية لنظرية ولاية الفقيه في الفكر

السياسي الشيعي والتأسيس النظري لدور الفقهاء في قيادة الأمة والمجتمع بعد الغيبة الكبرى للأمام المهدي (عليه السلام) وقبل الخوض في الجانب النظري لهذه النظرية ينبغي أن ننظر إلى معنى كل من (الولاية) ومعنى (الفقيه)، ومن أجل معرفة هذين المصطلحين سوف نتطرق لكل واحد منهما على حدة. وثم نقوم بتكبيهما من أجل الوصول إلى معنى (ولاية الفقيه).

أولاً: ولاية الفقيه: كلمة مشتقة من (ولي) وهي لغة تحمل مفهوم القرب (على نحو القرب يوجب نوعاً من حق التصرف ومالكية التدبير)

كالقرب الحاصل بين النبي والأمام وبين المؤمنين فإنه يوجب للنبي أو الأمام حق الحاكمية فيهم وتدبير أمورهم وهكذا سار مورد الولاية كولاية العتق والحلف والجوار والطلاق والعهد والإرث أما المراد بالولاية هنا (الحاكمية، والسلطة، قيادة وتدبير شؤون الأمة).^(١)

ثانياً: **معنى الفقيه:** المراد بالفقيه هو الرجل العالم بالفقه والمعارف الإسلامية والحائز على درجة الاجتهاد والاستنباط في الأحكام الشرعية.^(٢) وإذا أُريد به أن يكون قائداً وولياً للأمة لا بد أن يتصف بالشروط الأخرى أهمها.^(٣) - الفقاهاة - الكفاءة - العدالة - الذكورة.

وولاية الفقيه تعني ولاية الأمر هي الالتزام الطبيعي بالأشراف والقيام بالمسؤولية والتعهد بإيداء الخدمات اللازمة في سبيل إصلاح شؤون العباد وأحوالهم ومواقع البلاد بكل تفرعاتها وامتداداتها الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية حيث يقوم ولي الفقيه المتصدي للمسؤوليات الرسالية في الأمة في موقع خدمة الناس وحفظ النظام ليكون هذا الولي مسؤولاً عن أدائه السياسي أمام الله تعالى وكذلك أمام الأمة والجمهير الواسعة.^(٤) أبعد هذا البيان لمفهوم ولاية الفقيه سوف نتطرق إلى الجانب التأسيسي لهذه النظرية فبعد أن تطور الفكر السياسي الشيعي من مرحلة النص إلى مرحلة الاجتهاد ومرحلة التعامل مع السلطان ظهر الدور البارز للفقهاء فإن الفقيه في هذه المرحلة بدأ يؤسس لكي تكون السلطة كلها تحت يده ولا يشاركه فيها أحد إلا بإذنه وهذا التطور في نظرية النيابة العامة جاءت على يد الشيخ أحمد محمد مهدي النراقي (١٣٤٥هـ) إذ طرح في كتابه (عوائد الأيام في بيان القواعد والأحكام) نظرية النيابة العامة في إطار شامل وجديد جاءت تحت عنوان ولاية الفقيه.^(٥) فلقد بحث الشيخ النراقي موضوع الولاية وأفردها تحت عنوان مستقل هذا الأمر الذي لفت أنظار كل من الفقهاء إلى البحث في المسألة والاهتمام بها حتى شقت طريقها إلى كتب القواعد الفقهية.^(٦) حيث وضع الشيخ النراقي اللبنة الأساسية لهذه النظرية بعد أن قام بتوسيع إطار نظرية النيابة العامة للفقيه بحيث تشمل إضافة إلى الحدود والقضاء كل ما ثبت للنبي والأمام المعصوم في الولاية إلا ما أخرجته الدليل من إجماع أو نص أو غيرها وقد ميز الشيخ النراقي بين ولاية الفقيه بمعنى الزعامة السياسية عن ولاية الفقيه في الأمور الحسبية.^(٧) وقد بدأ الشيخ النراقي بحثه في ولاية الفقيه بالقول (لقد رأيت كثيراً من المصنفين يحولون كثيراً من الأمور إلى الحاكم في زمن الغيبة ويولونه فيها ولا ينكرون عليه دليلاً ورأيت بعضهم يذكرون أدلة غير تامة مع هذا كان ذلك أمراً غير منضبط في مورد خاص وكذلك نرى كثيراً من غير المخاطبين من أفاضل العصر وطلاب الزمان إذ وجدوا في أنفسهم قوة الترجيح يجلسون مجلس الحكومة ويتولون أمور الرعية ونزاهم ليس فيما يفعلون دليل).^(٨) ثم يذكر الشيخ النراقي في بحثه من هم الذين لهم الحق في الولاية فيقول: (إن الولاية من جانب الله سبحانه وتعالى على عباده ثابتة لرسوله وأوصيائه الأئمة المعصومين (عليهم السلام) وهم سلاطين الأنام وهم الملوك والولاة والحكام ويدهم أزمة الأمور وسائر الناس رعاياهم والمولى عليهم وأما غير الرسول وأوصيائه فلا شك إن الأصل عدم ثبوت ولاية أحد على أحد إلا من ولاه الله سبحانه وتعالى أو رسوله أو أحد من أوصيائه على أحد في أمر وحينئذ فيكون هذا ولياً على من ولاه فيه والأولياء كثيرون كالفقهاء العدول والآباء والأجداد والأوصياء والأزواج والموالي، وكلام لنا هنا في غير الفقهاء فإن أحكام كل الباقيين مذكورة في موارد مخصصة من كتب الفروع والمقصود لنا هنا في بيان ولاية الفقهاء والذين هم الحكام في زمن الغيبة وإن ولايتهم هل هي عامة فيما كانت الولاية فيها ثابتة للإمام الأصل أم لا؟^(٩) ولقد خلص النراقي من مجموعة من الروايات وردت في حق العلماء من قبيل (العلماء ورثة الأنبياء).^(١٠) وقول الرسول (صلى الله عليه وسلم): (اللهم ارحم خلفائي، قيل يا رسول الله من هم خلفائك؟ قال: الذين يأتون بعدي ويروون حديثي).^(١١) واشتق النراقي روايات أخرى استنتج منها إن للفقيه الولاية في أمرين. أولهما: كل ما كان للنبي أو الإمام وهم سلاطين الأنام وحصون الإسلام في الولاية فالفقيه ذلك أيضاً إلا ما أخرجته الدليل من إجماع ونص. ثانيهما: كل فعل متعلق في أمور العباد في دينهم ودنياهم لا بد من الإتيان به ولا مفر منه أما عقلاً أو عادة من جهة توقف أمور المعاد أو المعاش لواحد أو جماعة عليه وإناطة انتظام أمور الدين أو الدنيا به أو ورود الإذن من الشارع.^(١٢) ويمكن تلخيص رأي النراقي بعرض الوظائف التي ثبتت للفقيه وهي: ^(١٣)

١- ولاية الإفتاء ووجوب إتباع الرعية لذلك.

٢- ولاية القضاء والمرافعات ووجوب الترافع إليهم.

٣- ولاية الحدود التعزيرات.

٤- الولاية على أموال اليتامى والمجانين والسفهاء.

٥- الولاية على التصرف في أموال الأمام المعصوم.

٦- الولاية علة جميع ما ثبت مباشرة الأمام له من أمور الرعية كبيع مال المفلس وطلاق المفقود زوجها.

٧- أن يفتش عن عمل السلطان والأمام عليه السلام فإن ثبت في مورد الفقيه الحكم به ومنها كل فعل لا بد من الإثبات به لدليل عقلي أو شرعي. ومن خلال ما يمكن القول إن النراقي هو أول فقيه من الفقهاء الأوائل الذين بحثوا موضوع الولاية وأسسوا لشرعية الفقه في قيادة الأمة باعتباره نائباً عن الأمام المعصوم في زمن الغيبة الكبرى. أما في ستينيات القرن العشرين فقد برزت نظرية ولاية الفقيه مرة أخرى إلى الساحة الفكرية والسياسية حيث عادت بقوة إلى ساحة الفكر النظري و إلى ساحة التطبيق العملي لم يسبق لها مثل بقيادة الإمام الخميني إذ عكف على تأصيل هذه النظرية من خلال محاضراته التي كان يلقيها على طلابه في النجف الأشرف وكذلك من خلال مبحث ولاية الفقيه

في كتابه (البيع) و كتابه (الحكومة الإسلامية) الذي أعتبر إن الفقيه الجامع للشرائط هو نائب الإمام المعصوم في كل ما للنيابة فيه، حيث يقول: وإذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان للنبي (صلى الله عليه وسلم) ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوه ويملك هذا الحاكم من أمر إدارة الرعية والسياسة للناس ما كان يملكه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأمير المؤمنين^(١). نستخلص مما تقدم إن طرح نظرية ولاية الفقيه هي تطور في الفكر السياسي الشيعي من الناحية النظرية والعملية فيبعد أن واجه الفكر الشيعي بعد الغيبة الكبرى فراغاً واسعاً لمن يقوم بقيادة الأمة الإسلامية حيث أظهرت هذه النظرية دور الفقهاء في قيادة الأمة باعتبارهم نواباً عن الأئمة وخلفاء الرسول في قيادة الأمة وبيان الأحكام الشرعية للناس وبذلك يمكن أن نعتبر إن النراقي من أوائل الفقهاء الذين أسسوا لنظرية النيابة العامة للفقهاء عن الإمام المعصوم في زمن الغيبة الكبرى في قيادة الأمة ويقومون بنفس الوظائف التي يقوم بها الأمام وبعد ذلك جاء الخميني ليضع هذه النظرية موضع التطبيق العملي وأعاد إحيائها بعد أن اندثرت بطرحه نظرية الولاية المطلقة للفقيه الجامع للشرائط الذي استطاع فيما بعد أن يؤسس الجمهورية الإسلامية في إيران على أساس هذه النظرية.

المطلب الثاني: صلاحيات ولي الفقيه

بعد أن تم إثبات أصل الولاية لولي الفقيه من حيث هو الحاكم في الدولة الإسلامية وهو كسائر القادة ورؤساء الدول وخصوصاً في الأنظمة الرئاسية وهو أعلى سلطة في البلاد إذ يكون رأيه وأمره واجب الإجراء ولازم التنفيذ ولكن مع رعاية القوانين والأحكام الإسلامية وقد اتفق فقهاء الشيعة المحققين بأن الولاية تكون للفقيه بعد الغيبة الكبرى للإمام المهدي ويكون للفقيه من الصلاحيات جميع ما ثبت للإمام المعصوم من حيث هو القائد والحاكم للأمة ويختلف الفقيه عن الأمام من ناحية العصمة حيث لا تتوفر إلا في الأنبياء وأئمة أهل البيت (عليهم السلام)^(١). والوظائف الأساسية التي ذكرت للفقيه هي الإفتاء والقضاء والولاية واختلاف العلماء في حدود (الولاية) حيث كان هناك قولين في الولاية حسب رأي العلماء هي الولاية العامة المطلقة والولاية في أمور الحسبة^(٢) وسوف نتطرق إلى هذين القولين بالتفصيل.

أولهما: الولاية الخاصة أو المقيدة للفقيه: وهي تعني الولاية في الأمور الحسبية وهي عند الفقهاء ولاية القضاء وإقامة الحدود وحفظ الأوقاف ومال الغائب والقاصر والتصرف بسهم الأمام في الخمس^(٣) والأموال الحسبية تعني تلك الأمور التي لا يرضى الشارع المقدس بتركها وإهمالها بأي حالة من الأحوال من قبيل رعاية الأطفال والمجانين والأيتام الذين لا متولي لهم، وكلمة الحسبة تعني (الأجر والثواب) عادة ما تطلق مرتبطة بالأعمال التي يهدف منها الوصول إلى الثواب الأخروي والأجر الإلهي كما إنها لا تعتبر من الأمور التي يكون القيام بها واجب كفاي على الفقيه التي تكون في حالة وجوده ثابتة له دون غيره من بقية الأفراد الآخرين هذا بالإضافة إلى الولاية في الإفتاء والقضاء وبالتالي تكون ما عداها من موارد خارج نطاق الولاية لأنها أما تكون من صلاحيات الأمام المعصوم على رأي البعض أو من صلاحيات الأمة في هذا البلد أو دون أن تنحصر في شخص بذاته سواء كان فقيهاً عادلاً أم فرداً عادياً^(٤) وهناك من الفقهاء القائلين بالولاية المقيدة للفقيه والمنكرين للولاية المطلقة حيث يذكر الشيخ الأنصاري في كتابه المكاسب إن كل معروف علم من الشارع إرادة وجوده في الخارج له صورتان، أحدهما، أن يعلم كونه وظيفة شخص خاص كنظر الأب في مال ولده أو صنف خاص كالإفتاء أو يعلم كونه وظيفة كل من يقدر على القيام به وفي هذه الصورة لا إشكال لأنه يوكل الأمر إلى حينئذ إلى علمنا بأنه متروك له. ثانيهما، أن يعلم ذلك وحينئذ فإن احتمال اشتراط نظر الفقيه ففي هذه الحالة يجب الرجوع في هذا المورد لتحديد الموقف ويكون الفقيه هو الولي إن كان رأيه بحسب الأدلة جواز أن يتولاه لعدم كون المورد من مختصات الأمام أو نائبه الخاص (والمراد من النائب الخاص من عينهم الأمام باسم النيابة ومن عين بوجه عام فهو النائب العام كالفقيه في نظرية ولاية الفقيه وإن علم إن الأمر من مختصات الأمام تركه وعطله ومجرد كون المورد المعروف لا يعني أنه لا يختص بالأمام وهذا وإن كان يؤدي إلى الحرمان عند فقد الأمام وغيبته^(٥) (١٥) وذهب إلى هذا الرأي نفسه السيد أبو القاسم الخوئي (ت ١٤١١هـ) إذ قال للفقيه ثلاثة مناصب وهي: (١٦) الإفتاء في ما يحتاج إليه الناس في عملهم وهذا ما لا شبهة فيه ووجوبه على الفقيه. الحكومة والقضاء فلا شبهة في ثبوت هذا المنصب له أيضاً بلا خلاف. ولاية التصرف في الأموال والنفس. وقد عارض السيد الخوئي تلك المقارنة بين ولاية النبي والإمام وقال إن الروايات التي استدلت بها أنصار الولاية المطلقة لا يستكشف منها إن الفقيه له الولاية المطلقة في عصر الغيبة كالولاية الثابتة للنبي والأئمة (عليهم السلام) حتى يتمكن من التصرف في غير مورد الضرورة وعد مماس الحاجة إلى وقوعها أو ينصب فيها أو متولياً من دون أن يعزل عن القيومية أو التولية بموت الفقيه أو يحكم بثبوت الهلال أو غير ذلك من التصرفات المترتبة على الولاية المطلقة^(١٧) (١٧) وقد فرق بين وظائف النبي والأمام من جهة والفقيه من جهة ثانية بما نص إن الكلام في ولاية النبي (صلى الله عليه وسلم) وأوصيائه من جهات ثلاث من حيث وجوب طاعته في الأحكام الشرعية وتبليغها ومن حيث وجوب طاعة أوامره

الشخصية ومن حيث كونه ولياً في أنفس الناس وأموالهم.^(١٨) أما المحقق أستاذ الفقهاء والمجتهدين الميرزة الشيخ محمد حسين النائيني المتوفى سنة (١٣٥٥ هـ ، الموافق ١٩٣٦) في كتابه تنبيه الأمة في تنزيه الملة حيث يقول من جملة الثوابت الموجودة في مذهبنا نحن الأمامية هو إن عصر الغيبة على مغيبة السلام هناك ولايات تسمى بالوظائف الحسبية لا يرضى الشارع المقدس بإهمالها حيث نعتقد إن نيابة فقهاء عصر الغيبة قدر متيقن فيها وثابتة بالضرورة حتى مع عدم ثبوت النيابة العامة لهم إذ إن الشارع المقدس لا يرضى باختلال النظام وذهاب بيضة الإسلام.^(١٩) وعلى الرغم إن أصحاب الولاية الخاصة وإن اختلفوا في الولاية لا بل في إقامة الدولة الإسلامية إلا إنهم لا يختلفون في ثبوت الولاية للفقيه على الدولة الإسلامية بعد قيامها، لأن الدولة الإسلامية تتدرج حينئذ في نطاق الأمور الحسبية إذ إن لا خلاف في إنها لو قامت فالمحافظة عليها واجبة.^(٢٠)

ثانيهما:- الولاية العامة أو المطلقة للفقيه: وتعني الولاية العامة هي بأن لولي الفقيه الحق في إقامة حكومة إسلامية بكل ما تشمله من تصرفات ولا ينحصر بالأمر الحسبية السابقة بل تشمل بالإضافة إلى ذلك التصرف بالأموال العامة والنفوس والجهاد الابتدائي.^(٢١) ويذهب أنصار هذه الولاية بالقول بأن الفقيه الجامع للشرائط هو نائب الأمام المعصوم في كل ما للنيابة وإذا نهض بتشكيل الحكومة فقيه عالم عادل جامع للشرائط فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبي (صلى الله عليه وسلم) منهم وواجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوه ولولي الفقيه الولاية على الناس فيجب عليهم الالتزام بكل أحكامه في شؤونهم العامة والخاصة التي تتحرك في دائرة النظام العام الخاضع للحاجة إلى السلطة الحاكمة التي تدير شؤون البلاد والعباد.^(٢٢) ويعترض أنصار هذه النظرية على الفقهاء الذين لا يرون إن للفقيه في زمن الغيبة الكبرى هذا القدر والسعة من الولاية ويردون بجملة من الأدلة المأخوذة من الدليل الشرعي والدليل العقلي، وهناك من الفقهاء القائلين بالولاية المطلقة للفقيه حيث يذكر الشيخ المفيد (٣٣٦-٤١٣ هـ) حيث يقول في باب الأمر بالمعروف والجهاد ما نصه فإن إقامة الحدود فهي إلى السلطان المنصوب من قبل الله تعالى وهم أئمة الهدى من آل محمد (عليهم السلام) ومن نصبوا لذلك من الأمراء والحكام وقد فوضوا النظر فيه إلى فقهاء شيعتهم مع الإمكان.^(٢٣) وكذلك المحقق الكركي (٨٦٨-٩٤٠ هـ) المعروف بالمحقق الثاني يقول قدس سره: "اتفق أصحابنا رضوان الله عليهم على أن الفقيه العدل الأمامي الجامع لشرائط الفتوى، المعبر عنه بالمجتهد في الأحكام الشرعية نائب من قبل أئمة الهدى صلوات الله وسلامه عليهم في حال الغيبة في جميع ما للنيابة فيه مدخل - وربما استثنى الأصحاب القتل والحدود مطلقاً - فيجب التحاكم إليه والانقياد إلى حكمه، وله أن يبيع مال الممتنع من أداء الحق إن احتيج إليه، ويلي أموال الغياب والأطفال والسفهاء والمفلسين، ويتصرف على المحجور عليهم، إلى آخر ما يثبت للحاكم المنصوب من قبل الإمام عليه السلام.^(٢٤) كما برز من الفقهاء المعاصرين القائلين بالولاية المطلقة للفقيه الأمامي الخميني الذي عكف على تأصيل هذه النظرية وتطويرها من خلال محاضراته التي ألقاها في النجف الأشرف كما ذكرنا سابقاً إلا إن الشيء البارز في هذه النظرية التي طورها الخميني جاءت كأطروحة فقهية احتجاجية عقلية وتستهدف التنظير للدولة الإسلامية المنشودة وهدم التراث الانتقاري ومحاولة منه لدحض متبنيات دعاة نظرية والية الفقيه المقيدة (الجزئية) في مغلها.^(٢٥) وقد طرح الخميني سؤالاً على الذين يقولون بالولاية المقيدة وعدم قيام الحكومة الإسلامية إلا في حضور الأمام حيث يقول لقد مر على الغيبة الكبرى لإمامنا المهدي أكثر من ألف عام وقد تمر ألاف السنين قبل أن تقتضي المصلحة قدوم الأمام المنتظر (عليه السلام)، وفي طوال هذه المدة المديدة هل تبقى أحكام الإسلام معطلة؟ يعمل الناس خلالها ما يشاءون؟ ألا يلزم من ذلك الهرج والمرج؟^(٢٦) ويمكن تلخيص آراء الخميني في ولاية الفقيه المطلقة بالنقاط الآتية: (٢٧)

١. إن وجود الحكومة في المجتمع هو أمر ضروري .
٢. ليس لأحد من نفسه حق الولاية على الآخرين ، وإنما تحتاج الولاية إلى منشأ مشروعية
٣. إن الولاية بالأصالة هي حق الله على الآخرين ، ولا يملك أحد هذا الحق ، ومن ثم فإن مشروعية الحكومة لا تكون إلا بإذن شرعي من الله فقط ، وغير ذلك تكون الحكومة غير مشروعة .
٤. لقد أعطى الله الولاية للأنبياء (عليهم السلام) ابتداءً .
٥. إن الله تعالى هو من نصب الإمام علي (عليهم السلام) في منصب الولاية بإخبار من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأن الولاية بعد الإمام علي هي للأئمة المعصومين (عليهم السلام) واحداً تلو الآخر .
٦. لقد فوضت الولاية على المجتمع البشري في عصر غيبة الإمام المهدي للفقهاء العدول من الشارع المقدس ، ومع أن ولاية الفقيه هي من الموضوعات التي يقود تصورها إلى وجوب التصديق بها من دون حاجة إلى برهان إلا أصحاب النظرية استدلوها لها بأدلة عقلية وأخرى

ملفقة تجمع بين العقل والنقل.

٧. يجب على الفقهاء العدول المتصددين لأمر الولاية أن تتوافر فيهم خصلتان هما العلم والعدالة.
٨. الفقيه العادل الذي تعود إليه الولاية في عصر الغيبة هو نائب الإمام المهدي (عليه السلام) وله في أمر الحكومة جميع ما للنبي والأئمة (عليهم السلام) من اختيارات، بمعنى أن له ولاية مطلقة، وولاية الفقيه تنعت بأنها دائمة ومطلقة متمركزة غير قابلة للتفكيك.
٩. الولي الفقيه هو منشأ مشروعية النظام فكل المؤسسات الحكومية والدستور والقوانين العادية تعتبر مشروعاً بإمضائه.
١٠. شأن مجلس الخبراء الذي ينتخب الولي الفقيه، هو الكشف فقط عن النصب الإلهي أو الكشف عن العزل الإلهي في حالة تخلف الشروط وإلا فمجلس الخبراء نفسه مولى عليه من قبل ولي الأمر.^(٢٨)
١١. لولاية الفقيه مدى واسع جداً على الصعيد الجغرافي والإنساني.

في حين يذهب السيد كاظم الحائري من موارد النقص والقصور في المجتمع لمعرفة حدود ولاية الفقيه بما يلي:^(٢٩)

- ١- التصرف في أموال القاصرين.
- ٢- وجود عصابة في المجتمع لا يعملون وفق الأوامر الإلهية أو القوانين التي تضعها الحكومة الإسلامية فيكون من حق الولي تشكيل القوة التنفيذية والضرب على أيدي العصابة بالقوة ومنع التجاوز على المحرمات وإجراء الحدود والتعزيرات.
- ٣- وقوع المجتمع في نزاع وتدافع واختلال فلا بد من ولي أمر يفصل النزاعات بحكمه أي يقوم بمنصب القضاة.
- ٤- عدم استطاعة أفراد المجتمع من أن يقدروا المصالح والمفاسد الاجتماعية فهم بحاجة إلى قائد يقودهم كي يتم بذلك أكبر مقدار ممكن من الخير والصالح.
- تفرق المجتمع فلا بد من ولي أمر يقوم بتوحيد المواقف بين المسلمين لمصلحة اجتماعية كما في تحديد الأهلة وأوقات الحج والصوم والإفطار. ويمكن القول بأن صلاحيات ولي الفقيه بصورة عامة نستخلص ما يلي:^(٣٠)
- ١- فهو العين الساهرة على تطبيق الأحكام والنظام الإسلامي.
- ٢- وهو المسئول السياسي الأول على اتخاذ جميع القرارات السياسية والمسئول عن تعيين الأشخاص في المواقع السياسية التي يحتاجها المجتمع ونظام الدولة فبمقدوره الاستغناء عن رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وعن مجلس النواب وتعيين كل ذلك.
- ٣- هو صاحب القرار العسكري أي القائد العام للقوات المسلحة وجميع تشكيلاتها التنظيمية وبالتالي هو صاحب قرار الصلح والحرب.
- ٤- هو المسئول عن أمن نفوس الناس وأموالهم وأعراضهم.
- ٥- هو الولي عن جميع الأموال الشرعية بما فيها الخمس والأنفال والمسئول الأول عن جبايتها.
- ٦- هو المسئول الأول عن القضاة وبيده إجراء الحدود والتعزير وتعيين القضاة في البلاد.

ومن خلال الطرح السابق لآراء الفقهاء الشيعة الذين يؤمنون بالولاية العامة للفقيه نستنتج إن هناك وظائف لولي الفقيه جاءت تحت عناوين رئيسية وهي الإفتاء والقضاء والولاية والمقصود بالولاية عند أنصار النظرية العامة هو الحكومة، أي من واجبات الولي القيام بتشكيل حكومة إسلامية في زمن الغيبة وعلى هذا الأساس وجدت هذه النظرية التطبيق من الناحية العملية في إيران على يد الإمام الخميني.

المطلب الثالث / طريقه تعيين ولي الفقيه قبل الدخول في صلب الموضوع يجدر النظر إلى الفكر السياسي الإسلامي الشيعي حيث هناك طريقتين من التنصيب (التعيين) وهما:^(٣١) **الطريقة الأولى/ طريقة التنصيب والتعيين الشخصي**: وفي هذه الطريقة يظهر الله تعالى في مرحلة الإثبات-الاستدلال على ولايته بتحديد اسمه وتعيين شخصه بالذات بحيث يتميز عن الآخرين بتعبير أدق يكون التعيين منصّباً على الأفراد أنفسهم كما وقع ذلك للرسول (صلى الله عليه وسلم) وكذلك للأئمة المعصومين (عليهم السلام) بواسطة الرسول (صلى الله عليه وسلم). **الطريقة الثانية/ طريقة التنصيب والتعيين النوعي**: وفي هذه الطريقة يتم تعيين الولي من خلال صفاته وشروطه التي ينبغي توفرها فيه وهكذا طريقة النيابة العامة وهم فقهاء شيعة آل محمد (صلى الله عليه وسلم) في زمن الغيبة الكبرى فكل الفقهاء الجامعين لشروط الخلافة الشرعية والولاية بالمعنى الأخص منصوبون بهذه الطريقة من التنصيب، فالفقيه الجامع لشروط الولاية معين من أصحاب مقام الولاية (عليهم السلام) دون الفقهاء الذين لم تجتمع عندهم الشروط كلها. وشرح السيد محمد باقر الصدر* هذين النوعين من التعيين في قوله: (النبي والأمم معينان من الله تعالى تعييناً شخصياً، وأما المرجعية فهو معين تعييناً نوعياً أي إن الإسلام حدد الشروط العامة للمرجع وترك أمر التعيين (التشخيص) والتأكيد من انطباق الشروط إلى الأمة نفسها ومن هنا كانت المرجعية كخط قرار إلهي، والمرجعية كتجسيد في فرد معين

قراراً من الأمة.^(٣٢) وذكر في موقع ثانٍ فيما يتعلق بطريقة التنصيب والتعيين النوعي: ((وأما المرجعية فهي عهد رباني إلى الخط لا إلى الشخص، أي أن المرجع محدد تحديداً نوعياً لا شخصياً، وليس الشخص هو طرف التعاقد مع الله، بل المركز كمواصفات عامة))^(٣٣) والسؤال الذي يطرح ماذا لو تعدد الفقهاء الكفوئين الذين تتوفر فيهم الشرائط المعتمدة الواجب توفرها في ولي الفقيه؟ حيث هناك صورتان يمكن استخلاصهما من السؤال المطروح وهما: **الصورة الأولى:** هي أن نكون من القائلين بضرورة أن يكون الولي هو الأفضل من الجميع من حيث مجموع الصفات مع الترجيح بالصفات الأهم عندما يكون أحدهما أفضل في صفة والآخر أفضل في صفة أخرى حيث تكون الولاية في هذه الصورة إلى الأفضل من بين الموجودين أو المجتهدين لا إلى جميع الفقهاء. **الصورة الثانية:** أن نكون من القائلين بعدم اشتراط الأفضل أو نكون من القائلين بذلك ولكن صادف إن مجموعة من الفقهاء متساوين في الصفات والشروط المعتمدة في الولي بحيث لا يرى أحدهم أفضل من غيره.^(٣٤) وفي هذه الصورة افتراضان هما: **الافتراض الأول:** نفترض اجتماع هذه المجموعة واتفاقها أو إمكانية الاتفاق فيما بينهم على طريقة واحدة في إدارة شؤون الأمة وقيادتها ولا يترتب في هذه الحالة على تعدد الفقهاء أي مانع شرعي أو عقلي من أن يتولى الحكم مجلس فقهاء عدول كفوئين جامعين للشرائط. **الافتراض الثاني:** نفترض الاختلاف فيما بينهم قد وقع كما هو المتوقع وفي هذا الافتراض يفرض السؤال المتقدم نفسه، فهل كل فقيه يكون ولياً أم لا بد من إختيار واحد؟ ومن البديهي أنه لا يمكن القبول لكون جميع الفقهاء فعليين بحيث يكون كل منهم ولياً مستقلاً عن الآخر لما يترتب عليه من لوازم فاسدة من ضياع الأمة واختلال النظام والهرج والمرج، ولقد طرحت نظريات متعددة في سبيل حل مشكلة تعدد الفقهاء الكفوئين الجامعين للشرائط وهناك ثلاث نظريات المتمثلة بنظرية التصدي ونظرية البيعة ونظرية الانتخاب. وسوف نقوم بتوضيح نظرية الانتخاب باعتبارها أهم النظريات التي نادى بها السيد محمد باقر الصدر وكذلك وجدت تطبيقها على الساحة العملية في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية **نظرية الانتخاب:** ربما تبدو نظرية الانتخاب غريبة بعض الشيء عن مفاهيمنا الإسلامية وإنها لم تطرح سابقاً ولعل أول تطبيق لها في مجتمعاتنا الإسلامية على مستوى تعيين الولي كان في هذا العصر ولم نشهد حالات سابقة في مجتمعاتنا الإسلامية تطبيقاً لهذه النظرية،^(٣٥) وعلى كل حال فقد عرفنا فيما سبق إن لدينا اتجاهين حول اشتراط أن يكون ولي الفقيه هو الأفضل من حيث الشروط المعتمدة التي يجب توفرها فيه وسيؤثر هذين الاتجاهين على وجهة الانتخاب على مستوى تقديرين. فعلى التقدير الأول يكون ولي مشخفاً في الواقع وتكون وجهة الانتخاب هي البحث عنه ومعرفة إن هذا الأمر سوف يفرض آلية خاصة بالانتخاب تسمح باستكشاف هذا الأفضل وتسد الباب عن انتخاب غيره. وعلى التقدير الثاني لا يكون هناك تعيين في الواقع لمن هو الولي الفعلي من حيث هو الأفضل بل يكون جميع الفقهاء الذين تتوفر فيهم نفس الشروط وتكون وجهة الانتخاب إختيار أحدهم حيث لا يمكن أن يكونوا بأجمعهم ولاية فعليين ومن المستحسن إختيار الأفضل.^(٣٦) حيث إن الانتخاب على التقدير الأول لا دخل له في شأن الولي للولاية ولا في فعلية ولايته لأن كل هذا قد تحدد في الشرع والعقل للأفضل والانتخاب مجرد الإعلان عن معرفته وإن أفراد المجتمع لو كانوا مخطئين في تشخيص الولي حيث يكونوا معذورين في خطأهم إن لم يكن لديهم أي تهاون في البحث عن الأفضل وانتخابه وإختياره واجباً وليس أمراً إختيارياً، وعلى التقدير الثاني فلا دخل للانتخاب أيضاً في أهلية ولاية من اخترناه لأن أهليته سابقة على الانتخاب ثابتة بالنص ولكن سوف يكون للمجتمع دخل في فعلية ولايته وحسم التعدد لصالح الوحدة وترجيح المنتخب على غيره،^(٣٧) حيث إن التقدير الثاني يعتبر كحل عقلائي ومرجح ومعقول دون أن يتنافى مع المسلمات الشرعية.^(٣٨) من خلال ما تقدم نستنتج إن ولي الأمر في الحكومة الإسلامية في عصر الغيبة الكبرى يصبح ولياً عندما تتوفر فيه الشروط المعتمدة ويجب أن يطلع الناس على هذه الشروط ويجرزوا توفرها في الشخص المفترض حتى يكونوا ملزمين شرعاً باختياره ويجب أن يكون هذا الشخص معروفاً بين الناس أو على الأقل بين أهل الخبرة.*

المبحث الثاني

المطلب الأول / نشأة الحزب وأهدافه وأفكاره

أولاً: نشأة حزب الدعوة / يعد حزب الدعوة الإسلامية من أبرز الأحزاب الإسلامية الشيعية العراقية التي امتد تأثيرها إلى دول أخرى.^(١) حيث كلما نشأت تنظيمات شيعية تبدو متأثرة في هذا الحزب وأفكاره وإن فكرة تأسيس هذا الحزب جاءت كرد فعل لمواجهة المد الشيوعي الذي ظهر في العراق وهذا ما يؤكد أحد نشطاء الحزب وأمينه العام في ما بعد الشيخ محمد مهدي الأصفي وهو يتحدث عن رفاقه في الحزب آنذاك الشيخ عبد الهادي الفضلي حيث قال يومئذ كانت الساحة الإسلامية في العراق تموج بالفتن وكان من أبرز هذه الفتن التحدي الصارخ للمد الأحمر الماركسي في العراق وبسبب الفراغات الثقافية والسياسية والتنظيمية الكبيرة في ساحتنا العراقية حيث تمكن المد الأحمر الماركسي من التمدد في أوساط الشباب والفلاحين في العراق، وكان هذا التمدد وما ارتكبه الحزب الشيوعي من حماقات وطيش في العراق

كان سببا لان تقوم المرجعية والحوزة العلمية وعلماء العراق وخطباء المنبر الحسيني والمتقنين الإسلاميين بإعادة النظر في مواطن الضعف في عملنا وساحتنا العراقية، فهبت المرجعية والحوزة العلمية ومن يحمل معهم هموم العمل والساحة لمواجهة هذه الحالة الجديدة ولملاء الفراغات في العمل والساحة الإسلامية،^(٢) وأشار الشيخ أفضلي إلى إن الاجتماع التأسيسي كان في كربلاء حيث باقر السيد محمد باقر الصدر مع ثلثة من العلماء والمفكرين إلى تأسيس هذا الحزب.^(٣) فبدأت اللقاءات والاجتماعات التحضيرية لأكثر من عام حيث كانت بداية التأسيس في اجتماع عقد في ١٧/ربيع الأول /١٣٧٧هـ الموافق ١٢/تشرين الأول/١٩٥٧م في مدينة النجف الأشرف ضم كل من السيد محمد باقر الصدر. والسيد محمد مهدي الحكيم والسيد محمد باقر الصدر عن (الحوزة العلمية في النجف الأشرف) والسيد محمد صادق القاموسي والسيد عبد الصاحب دخيل والسيد مرتضى العسكري (عن منتدى النشر وحركة الإصلاح خارج العراق) والسيد محمد صالح الأديب (عن منظمة الشباب المسلم) والسيد طالب الرفاعي (من المتأثرين بالإخوان المسلمين). وقد تمخض الاجتماع عن وضع اللبنة الأساس لتتظلم حزب الدعوة الإسلامية.^(١) لم يمضي مزيد من الوقت حتى انتشر الحزب في أوساط الشباب والمتقنين ليضم خيرة أبناء المسلمين المتواجدين في الجامعات الحوزة العلمية والدوائر الحكومية والمدارس وفي أوساط الكسبة من أبناء الشعب العراقي الذين سرعان ما أخذوا بالانضمام إلى صفوفه.^(٢) غير إن تاريخ تأسيس هذا الحزب لم يتفق عليه فذهب البعض إلى إن التأسيس في عام ١٩٥٨ لكون الحزب بلغ نضوجه التنظيمي الذي يؤهله لإطلاق التأسيس على الواقع السياسي.^(٣) وخلال المدة بين شهري أيلول وتشرين الأول لعام ١٩٥٨ عقد اجتماع موسع في مدينة كربلاء ضم الأعضاء سابقى الذكر، وقد تضمن هذا الاجتماع عن وضع المرتكزات الأساسية لتتظلم الحزب وأساليب العمل ومن ثم تم اختيار أول قيادة لحزب الدعوة الإسلامية وقد ضمت تشكيلة القيادة كلاً من السيد محمد باقر الصدر والسيد مرتضى العسكري والسيد محمد مهدي الحكيم والسيد محمد باقر الحكيم والسيد محمد صادق القاموسي.^(٤) وكان السيد محمد باقر الصدر هو الذي يدير الاجتماعات التحضيرية والتأسيسية للحزب مقترحاً بذلك اسم (الدعوة الإسلامية) ليكون له اسماً وطبيعة عمل فقد جاء في أدبيات الحزب إن اسم الدعوة الإسلامية هو الاسم الطبيعي لعملنا والتعبير الشرعي عن واجبنا في دعوة الناس إلى الإسلام، لقد تبني حزب الدعوة عدة قضايا استلهمها من الغاية التي يتوخاها الحزب وطبيعة الأهداف التي يريد تحقيقها استشفافاً من اسمه الدعوة الإسلامية.^(٥)

ثانياً: أهداف حزب الدعوة الإسلامية: لقد وضع حزب الدعوة الإسلامية نفسه ومنذ تأسيسه أهدافاً واسعة بحيث تشكل المجتمعات الإنسانية كافة طبقاتاً لهذه الأهداف مجال تحركه واهتمامه، فقد أكد الحزب على أن هدفه الأساس تغيير الواقع السائد في المجتمعات الإنسانية إلى واقع إسلامي بتغيير المفاهيم والسلوك والأعراف والعلاقات على كل المستويات وعلى أساس العقيدة الإسلامية والرابطة الأخلاقية وإحلال أحكام الشريعة الإسلامية محل القوانين الوضعية تحقيقاً لإرادة الله تعالى في عباده وابتغاء مرضاته.^(١) وتحقيقاً لهذه الأهداف وفقاً لرؤى وتصورات الحزب يمكن أن يكون من خلال الآتي: ^(١)

- ١- تطبيق الإسلام في مجال بناء الشخصية والمجتمع وفق الشريعة السمحاء.
- ٢- تغيير الفرد المسلم وإعداد وبناء الطليعة المؤمنة المجاهدة القادرة على إحداث التغيير الإسلامي الشامل والمنظم على مستوى الفرد
- ٣- تهينة وتعبئة المجتمع فكرياً وروحياً وسلوكياً حتى تتغير معالمه بالتدرج ويتحقق المجتمع الإسلامي بجميع مقوماته.
- ٤- تحرير المجتمعات الإسلامية من السيطرة الاستعمارية وتوسيع نطاق الثورة الإسلامية في العالم.
- ٥- دعم وبناء الدولة الإسلامية لتكون النواة لقيام الدولة الإسلامية الكبرى.
- ٦- دعوة العالم إلى الإسلام.
- ٧- إبراز دور الإسلام في المجال السياسي طبقاً لما جاء به القرآن الكريم والسنة النبوية في هذا المجال.
- ٨- تقديم الأطروحات والمشاريع الإسلامية والاجتماعية المختلفة التي تتكفل بإعادة بناء المجتمع على ضوءها.
- ٩- إعادة المرأة إلى موقعها الطبيعي الذي منحها إياها الإسلام في مجالات التربية والبناء وفي المجالات الاجتماعية المختلفة.
- ١٠- اعتماد العلم والحوار في بناء المجتمع المتحضر انطلاقاً من قوله تعالى ((قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين))
- ١١- التعاطي مع التعدد المذهبي على أساس القواسم الإسلامية المشتركة المستوحاة من القرآن الكريم والسنة النبوية.
- ١٢- الانفتاح على المجتمع الدولي بما يحقق الثراء في الفكر والقيم وبيّج للعلوم الإسلامية أن تشق طريقها للعالم أجمع. أما أهم المبادئ التي آمن بها حزب الدعوة الإسلامية وأعلنها من خلال أدبياتها السياسية والتي يؤكد فيها على النصح الإسلامي والتمسك بالمرجعية الدينية والولاء إلى ولاية الفقيه يمكن إجمالها بالآتي: ^(٣)

- ١- إن حزب الدعوة الإسلامية هو حزب إسلامي منظم له أهداف سياسية وعقائدية تقوم على أساس كتاب الله والسنة النبوية.
- ٢- ضرورة تطابق الأعمال والمواقف مع الحكم الشرعي وفي ذلك يجب التمييز بين ثلاثة أنواع من المواقف:
 - أ- من الأعمال من كان الحكم الشرعي فيها واضحاً وفي هذه الحالة يلتزم الحزب بالحكم الشرعي الواضح.
 - ب- من الأعمال والقضايا ما كان منها بحاجة إلى اعتماد فتوى مجتهد، وهنا لا بد من أن يمارس مجلس الفقهاء دوراً في إعطاء رأي لا يخالف الآراء الإلزامية للفقهاء المعروفين ومع ذلك فلو تبين لمسلم ما أنه يقلد من له رأي إلزامي يخالف ذلك فعلياً أن يتبع مقلده في ذلك.
 - ت- من الأعمال ما يحتاج منها إلى أن يمارس الفقيه ولاية الفقيه يعود الحزب للفقيه القائم بشؤون المجتمع الإسلامي أما المجالات الخاصة التي لم يتصدى لها الفقيه فعند إذ يعود الحزب فيها إلى مجلس الفقهاء بما لا يتعارض مع توجهات الفقيه العام.
- ٣- أن الطاعة في إطار الدعوة الإسلامية أما تكون تنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية وأما تحقيقاً إلى المصلحة العامة للمجتمع الإسلامي.
 - ٣- العلاقات في إطار الدعوة الإسلامية يجب أن تكون مبنية على وضوح الأهداف والواجبات وفعالية الإنجاز والأخوة الإسلامية.
 - ٤- أن تكون من واجبات الحركة الإسلامية في المجتمع توجيه الأفراد وتعبئة وتوظيف طاقاتهم من أجل تطبيق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. **ثالثاً: أفكاره** إن أبرز الأسس الفكرية التي نتاولها في البعد الفكري لحزب الدعوة الإسلامية ونقتبسها عن مؤسسها، الشهيد الصدر الذي كان الحزب يأخذ بتنظيراته وأفكاره في عمله وأدائه ويمكن تلخيصها بما يلي: ^(١) **الأساس الأول:** إن أفكار الشهيد الصدر في السياسة والاقتصاد كانت هي الأساس المتبنى للأحكام في بناء هذه الأركان في منهاج حزب الدعوة وكان الشهيد الصدر يرى:
 - أ- أن نظرية (الخلافة) للأمة (والشهادة) للمرجعية وعلّة هذا الأساس بنى النظام السياسي في منهاج الحزب.
 - ب- إن الشهيد الصدر يرى مبدأ تدخل الدولة في مجال الحياة الاقتصادية لتوجيهه وترشيده وقد تبنى المنهاج هذه النظرية على امتداد تثبيته للفكر الاقتصادي والمالي.
 - ت- لقد دعى الشهيد الصدر على تبني مبدأ البدائة الاجتهادية عندما تكون هي الأقدر على حل المشكلات المعاصرة.

الأساس الثاني: - لقد تبنى حزب الدعوة الإسلامية في أفكاره هذه الرؤية التغييرية والنظرية الحركية التي يتمسك بها حزب الدعوة منذ تأسيسه. **الأساس الثالث:** وهو الوقوف بوجه خطر الاستكبار والارتداد الفكري والحضاري الذي بدأ يشكل خطراً متزايداً في عالمنا الإسلامي كرد فعل لتنامي روح الثورة والدين الإسلامي لدى كثير من المسلمين. ^(١) وبهذا يمكن أن نستنتج إن حزب الدعوة الإسلامية قد اتخذ من أفكار السيد محمد باقر الصدر المحور الأساس في السير لتطبيق أهدافه ومبادئه وذلك من خلال العلاقة الوثيقة بين الحزب والمرجعية المتمثلة بالسيد محمد باقر الصدر وتمثلت تلك العلاقة في بعدها التنظيمي الحركي التأسيسي أو بعدها الإشرافي في مرحلة من مراحلها.

المطلب الثاني / السلطة في فكر حزب الدعوة الإسلامية

بعد أن تطرقنا في سابقا على نشأت الحزب وأفكاره وأهدافه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى المراحل التي وضعها الحزب في إنجاز مهماته وأداء دوره للوصول إلى أهدافه النهائية حيث كان برنامجه يتسم بالمرحلية واستلهم الحزب هذه المرحلية في العمل من السنن الكونية المودوعة في الوجود ومن السنة المطهرة ومن تجارب الأمم ومن طبيعة الأمور الاجتماعية. ^(٢) وقد جاءت المرحلية لدى حزب الدعوة على أربع مراحل وهي: ^(٣) **المرحلة الأولى: التغييرية:** وتتسم هذه المرحلة بالسرية التامة وعدم إفشاء اسم الحزب والكشف عن عناصره وخططه وتعمل فيه (الدعوة) على نشر الوعي الثقافي والفكري والتغيير في الأمة وإيجاد الكتلة المنظمة والمفيدة في بناء الحزب كماً وكيفاً.

المرحلة الثانية: السياسية: وهي مرحلة إعلان العمل باسم الدعوة الإسلامية وتتميز هذه المرحلة بالثورية وفيها تتم التهيئة لاستلام السلطة. ^(٤) حيث تكون هذه المرحلة مرحلة صراع مع السلطة السياسية القائمة في المجتمع بكل الوسائل والإمكانات المتاحة سواء كانت سياسية منها أم عسكرية أم فكرية أم إعلامية وهذه المرحلة التي مر بها الحزب منذ عام ١٩٧٩ وحتى ٢٠٠٣. ^(١)

المرحلة الثالثة: مرحلة استلام السلطة: وفي هذه المرحلة يتم فيها بناء الدولة والمجتمع عموماً بعد عملية استكمال عملية الصراع مع السلطة القائمة وإقامة النظام الإسلامي في المجتمعات أو البلدان التي أنهى فيها الحزب المرحلة السياسية السابقة. ^(٢)

المرحلة الرابعة: القيادة والتطبيق: وتتمثل هذه المرحلة في تطبيق الشريعة الإسلامية وتنفيذ الأحكام الشرعية والالتزام بمبادئها ومواصلة العمل لتحكيم الإسلام في جميع البلدان الإسلامية ودعوة العالم إلى الإسلام. ^(٣) إن تحقيق ما يهدف إليه حزب الدعوة من خلال الوسائل الموضوعية وفي إطار المبادئ المطروحة يتوقف طبقاً لتصوراته على العمل الجماعي المنظم والخطط له بحكمه خاصة مع طبيعة القوة

المضادة في هذا العصر والتي تستخدم السلاح المنظم في محاربتها لدين الله تعالى والداعين إليه إذ إن فاعلية أي عمل منظم تتوقف على توفر الانضباط التنظيمي بين عناصره فالتنظيم أداة وسلاح من أسلحة المعركة وكلما أحكم التنظيم وساد الضبط والنظام الحركي تمكنت الفئة المؤمنة المنتظمة في صفوف هذه المعركة من تعبئة وتوجيه طاقاتها وطاقات أفراد المجتمع باتجاه خدمة الإسلام وإحداث التغيير الإسلامي الشامل. (٤) إن ممارسة النشاط السياسي المنظم في إطار أحزاب سياسية إسلامية وفقاً لرؤى وتصورات حزب الدعوة الإسلامية هو نشاط يتسم بالشرعية استناداً لما يلي: (٥) **أولاً: القرآن الكريم:** يؤكد حزب الدعوة الإسلامية على إن القرآن الكريم يتضمن إشارات صريحة على شرعية ممارسة النشاط السياسي في الإسلام ومنها قوله تعالى ((فَمَنْ يَمْشِي مُكِباً عَلَى وَجْهِهِ أهدى أم مَنْ يَمْشِي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ)). (٦) وقوله تعالى ((أدعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بآلَتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ)). (٧) وقوله تعالى ((وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)). (٨) حيث يؤكد الحزب إن هذه الآيات تدل على ممارسة العمل الحزبي بصورة واضحة وفق تصور وأهداف شرعية في إطار القرآن الكريم.

ثانياً: السنة النبوية: يؤكد حزب الدعوة الإسلامية على إن السنة النبوية قد تضمنت دلالات واضحة على ممارسة العمل الحزبي وشرعيته في الإسلام ومنها قول الرسول (صلى الله عليه وسلم): (إذا كنتم ثلاثة فأمروا عليكم واحداً منكم)، (٩) إن النشاط السري في بداية الدعوة الإسلامية وما شهدته سيرة أئمة أهل البيت تعتبر دروساً التي تشكل البنية التحتية للعمل الحزبي في الإسلام. (١٠)

ثالثاً: المبررات العقلية: يؤمن حزب الدعوة الإسلامية بأن المبررات العقلية تستلزم بالضرورة إقناع العمل وحماية المسلمين الذين يندرون أنفسهم لخدمة الإسلام من غائلة الإبادة من جانب الأعداء مما يضطر إلى الاعتماد على مبدأ السرية في العمل الحزبي. (١١)

رابعاً: - فتاوى فقهاء المسلمين: إن تأسيس حزب الدعوة اقترن باسم السيد محمد باقر الصدر ورفضه طلب السلطات بإصدار فتوى بحرمة الانتماء إلى الحزب فقد حصل العكس من ذلك حيث نصت وصيته بهذا الشأن حيث قال: (أوصيكم بالدعوة خيراً فإنها أمل الأمة) مما كلفه ذلك تنفيذ حكم الإعدام به. (١٢) وبناءً على ذلك فإن حزب الدعوة الإسلامي يؤكد على العمل ضمن تنظيماته يأتي كواجب عبادي وواجب الدعوة إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومسؤولية شرعية لخدمة العقيدة الإسلامية وقضايا المجتمع وليس احتراماً سياسياً يهدف ورائه تحقيق المنافع المادية والمكاسب السياسية. (١٣) فالحزب يؤمن بأن الشريعة الإسلامية لم تأمر بإتباع أسلوب محدد في التبليغ والتغيير لذا كان من الجائز شرعاً انتهاز أي وسيلة ناجحة في نشر الدعوة الإسلامية وأحكامها، إن الحزب لا يفرض على أفراد المجتمع الإسلامي عدم الانتماء إلى أحزاب سياسية أخرى أو يرفض ظاهرة التعددية السياسية في المجتمع الإسلامي بل على العكس من ذلك تماماً حيث ينظر الحزب إلى التعددية على إنها ليست ظاهرة ضعف بل إنها رصيد قوة لتكامل حركة المجتمع العراقي في أطرافه السياسية المتعددة. (١٤) وعموماً يمكن القول إن أهم المرتكزات التي لا بد من توفرها عند ممارسة النشاط السياسي في إطار إسلامي وفقاً لرؤى وتصورات حزب الدعوة الإسلامية هي: (١٥)

١- إن ممارسة النشاط السياسي هي مسؤولية شرعية وواجب عبادي كفائي يتحمله الفرد المسلم لإصلاح أفراد المجتمع من خلال مبادئ السلم التي جاءت بها الشريعة الإسلامية لقوله تعالى: ((قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ)). (١٦)

٢- ضرورة الالتزام بالمبادئ والقيم والأخلاق الإنسانية النبيلة.

٣- ضرورة توفر الصلابة المبدئية والمرونة المنهجية، فالتعامل مع المواقف السياسية قد يتطلب مرونة من أجل تجاوز الموقف الصعب أو الارتقاء بالواقع المتدني إلى مستوى الصيغة المطلوبة.

٤- العمل من أجل خلق مجتمع إسلامي وبناء الإنسان المسلم الذي يتعالى بذاته على المادية لأنه ربط الإنسان بالإنسانية السياسية والمصالح المادية المجردة عن القيم الإنسانية يحوله إلى إنسان غير قادر على الصمود أمام رغباته ونوازع التسلسل فيه.

٥- الإيمان بأن الأحزاب والتنظيمات السياسية ما هي إلا من مؤسسات الدعوة إلى الله تعالى والجهاد في سبيله بهدف نشر الدين الإسلامي والدفاع عنه لقوله تعالى: ((مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَن يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَلُوا تَبْدِيلًا)). (١٧)

٦- الإيمان بالسببية القانونية والتاريخية في آلية الصراع السياسي وإخضاع النشاط السياسي للمنطق التاريخي الذي تحركه الإرادة الإنسانية ضمن المشيئة الإلهية العادلة لقوله تعالى: ((وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ)). (١٨)

يتمثل موقف حزب الدعوة الإسلامية من ولاية الفقيه من خلال مرحلتين المرحلة الأولى تتمثل بموقف السيد محمد باقر الصدر احد ابرز المؤسسين الذي أعطى للحزب البعد التنظيمي والفكري والحركي والمنتجين لخطابه وثقافته الحركية أما المرحلة الثانية فتتمثل بموقف الحزب من الولاية حيث حدثت تغييرات في موقف الحزب من المرجعية القائدة ودورها في عمل الحزب بعد خروج الصدر من الهيكل التنظيمي للحزب وقيام الثورة الإسلامية في إيران وسوف نوضح ذلك بإيجاز. المرحلة الأولى: موقف السيد محمد باقر الصدر من ولاية الفقيه: طرح السيد محمد باقر الصدر نظرية (ولاية الفقيه والشورى) أو نظرية خلافة الشعب بإشراف المرجعية في بحثه لمحة فقهية عن مشروع دستور الجمهورية الإسلامية وبحثه خلافة الإنسان وشهادة الأنبياء، وهي نظرية تتوسط نظرية ولاية الفقيه ونظرية الشورى إذ إنها تشترط الفقهية في ولي الأمر ولكن الاختيار يتم في إطار الشورى التي تمثل الأمة، وانتخاب الأمة هو الذي يمنح شرعية ممارسة الحكم كما إن أساليب إدارة الحكم متروكة للأمة أيضاً من خلال ممثليها.^(١) ويكون للفقيه الإشراف والرقابة والإدارة العليا والذي يحرس حق الأمة فمن خلال خلافة الأمة على أساس إن الخلافة ممنوحة للإنسان على الأرض ومن خلال إشراف الفقيه على أساس نائب للأمام المعصوم في زمن الغيبة، حيث يلتقي الخطان خط الخلافة بخط الشهادة بقيام الأمة بانتخاب الفقيه حينئذ يكون الفقيه مجسداً للخطين.^(٢) ويشترط الشهيد الصدر في الولي الفقيه أن يكون مرجعاً دينياً بالفعل، ومرشحا من قبل مجلس المرجعية (أهل الحل والعقد)، ومنتخبا من قبل الأمة (في حالة تعدد المرجعيات المتكافئة المرشحة).^(٣) وتقف هذه النظرية على عدد من الأسس الشرعية:

١- إن الله سبحانه وتعالى هو مصدر السلطات جميعاً وتعني هذه الحقيقة إن الإنسان حر ولا سيادة لإنسان أو طبقة أو أي مجموعة حيث لا ولاية بالأصل إلا لله تعالى.

٢- إن الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع وفي حالة عدم وجود موقف حاسم من الشريعة يكون للسلطة التشريعية التي تمثل الأمة أن تسن ما تراه صالحاً على ألا يتعارض مع الشريعة.

٣- إن الأمة هي صاحبة الحق في ممارسة السلطتين وهذا الحق هو حق استخلاف ورعاية مستمد من المصدر الحقيقي هو الله تعالى، وعلى هذا الأساس يعود للأمة انتخاب رئيس السلطة التنفيذية الذي يرشح من المرجعية وكذلك يعود إليها انتخاب أهل الحل والعقد.

٤- النيابة العامة عن الأمام المعصوم هي للمجتهد العادل الكفوء وهو والأمام مصدر الولاية الممنوحة للفقيه بمعنى القيمومة على تطبيق الشريعة وحتى الإشراف الكامل

٥- إن الترشيح المرجع من قبل أكثرية أعضاء مجلس المرجعية ويؤيد هذا الترشيح من قبل عدد كبير من العاملين في المجالات الدينية وفي حالة تعدد المرجعيات المتكافئة يعود إلى الأمة التعيين من خلال استفتاء شعبي عام يكون للأمة الخلافة العامة على أساس قاعدة الشورى والتي تمنحها حق ممارسة أمورها بنفسها ضمن الإشراف والرقابة الدستورية من نائب الأمام.^(١) وفضلا من ذلك فقد سجل على النظرية التي صاغها السيد محمد باقر الصدر نظرية خلافة الشعب بإشراف المرجعية بعض الانتقادات نذكر أهمها:^(٢)

١- إن نظرية الصدر رغم إنها لا تعطي الولي الفقيه في جانب الوظيفة أكثر من كونه شهيداً ومشرفاً وناظراً إلا أنها فيما تمنحه للولي الفقيه من صلاحيات لا تقل عن نظرية ولاية الفقيه المطلقة بل هي ذاتها.

٢- رغم أن هذه النظرية تعطي حق الاستخلاف إلى الأمة إلا أنها ترجع ممارسة هذا الحق إلى إمضاء المرجع، فهي وأن أعطت الأمة حقاً في انتخاب رئيس الجمهورية وحقاً في الانتخاب المباشر لمجلس أهل الحل والعقد (السلطة التشريعية) إلا أنها عادت لتحد من حرية الأمة في إطار مرشحي المرجع لهذا الموقع (الرئاسة) كما جمدت ما يصدر عن المجلس من قوانين إلا بإمضاء المرجع.

٣- لم تشر النظرية إلى أنه إذا كان المرجع وله كل هذه الصلاحيات الواسعة مسئولاً أمام الأمة أم لا، ثم هل انتخاب الأمة له في حال تعدد المراجع هو من جهة الكشف عنه وحسب أم الأمة هي صاحبة حق في هذا الانتخاب. إن هذه النظرية وإن كانت تؤكد حق الأمة أكثر مما أكدته نظرية ولاية الفقيه المطلقة، لكنها تراجت عنه من خلال إعطائها المرجع مركزاً لا يُسأل فيه ، هذا بالإضافة إلى ما منحت من صلاحيات واسعة دون إشراف ومراقبة. المرحلة الثانية: موقف الحزب من الولاية: لقد حدد الحزب موقفه من الموقع الذي يعطيه الإسلام للفقيه والذي اختلف فيه المجتهدون فذهب بعضهم إلى أن الإسلام أعطى للمجتهد حق العمل برأيه والإفتاء وحق القضاء فحسب وذهب البعض الآخر منهم إن الإسلام أعطى المجتهدون الولاية العامة في كل الأمور شبيهاً بولاية النبي (صلى الله عليه وسلم) كما ذكرنا سابقاً في صلاحيات ولي الفقيه. إلا أن الرأي الذي تبناه حزب الدعوة الإسلامية إن للمجتهد ولاية ليس من نوع ولاية المعصومين وإنما ككل ولاية

شرعية مشروطة بالكفاءة فيما يستعملها فيه، وإنما يحتاج إليها في رفع بعض أحكام الحرمة التي تحتاجها إدارة شؤون المسلمين، لذلك لا يتمكن الحاكم من إدارة الحكم إلا إذا كان مجتهداً، كما يحتاج إليها في رفع بعض أحكام الحرمة في مسيرة الدعوة قبل إقامة الحكم.^(١) وبعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م وانتقال مركز الدعوة ومعظم تنظيماتها المتبقية في العراق إلى إيران وبظهور قيادة جديدة للدعوة فقد تبنى الحزب نظرية ولاية الفقيه بعد أن كان يتبنى نظرية الشورى.^(٢) ولتكريس مبدأ ولاية الفقيه الذي لم يألفه فكر الدعوة فقد أدرج مؤتمر الدعوة العام في دورته عام ١٩٨٢م فقرة في النظام الداخلي تنص على استحداث منصب جديد للحزب هو (فقيه الدعوة) كنوع من الالتزام بولاية الفقيه، فقد أُسند هذا المنصب إلى كبير فقهاء الدعوة السيد كاظم الحائري إضافة إلى منصبه كعضو في القيادة العامة.^(٣) وفي عام ١٩٨٣م أعلن السيد الحائري بخروجه من تنظيم حزب الدعوة إلا إنه عاد إلى الحزب على رأس المجلس الفقهي الذي أعلن عن تشكيله في مؤتمر الدعوة العام عام ١٩٨٤م والذي يتألف من ثلاثة أعضاء وهم:

- السيد كاظم الحائري (فقيه المجلس)
- الشيخ محمد مهدي الأصفي (عضواً)
- الشيخ محمد علي التسخيري (عضواً)^(٤)

ولم يمضي وقتاً طويلاً حتى بدأت الخلافات تدب بين المجلس الفقهي وقيادة الدعوة وكان يقود هذا الخلاف السيد الحائري تحت عنوان الولاية فقد اصطدم الحائري مع قيادات الدعوة حول الحدود والصلاحيات والمسؤوليات، فقد يرى الحائري إن المجلس الفقهي هيئة مركزية عليا مسؤولة عن توجيه الدعوة ومتابعة مسيرتها والتصدي لأعمال الولاية الشرعية والقيادة الحقيقية بيده لا بيد قيادة التنظيم وإن قرارات الحزب لا تكون شرعية إلا إن يصادق عليها الفقيه.^(١) بينما قيادة التنظيم ترى إن المرجع الديني لا يمكن أن تكون القيادة بيده، بل انه شخص عادي ينتظم في الحزب حاله حال الآخرين ويلتزم بما يمليه عليه من أوامر ونواهي.^(٢) وفي أفضل الأحوال يمكن أن تستشير القيادات السياسية ببعض آرائه حول القرارات التي تتخذها لكي لا يصدر خطأ ولا تتخذ قراراً محرماً. وهذا حسب رأي السيد الحائري خلط واضح بين التقليد والولاية فالولاية غير تشخيص الحلال والحرام.^(٣) وبعد ذلك فقد جرت محاولات من السيد الحائري والشيخ الأصفي بضرورة تبعية الحزب للفقيه خصوصاً في المرحلة السياسية لربط القيادة بالإمام الخميني مباشرة في حين كانت قيادة الحزب متهممة من الإيرانيين بأنها لا تؤمن حقيقة بولاية الفقيه، وعقد لهذا الغرض لقاء مع السيد علي الخامنئي عام ١٩٨٥م الذي أبلغها إن إمام الأمة لا يقبل بمثل هذا التدخل.^(٤) وفي عام ١٩٨٨م تحرك السيد كاظم الحائري من جديد عن طريق عقد مؤتمر أطلق عليه اسم (الحوار زينب) تناول فيه الخلاف الدائر بين قيادة تنظيم الدعوة والمجلس الفقهي حيث قال: لو صحت قيادات الدعوة للأمة في فترة من الفترات السابقة لغياب المرجعية على الساحة فلا تصح اليوم لأن المرجعية قد احتلت موقعاً قيادياً في الأمة وعلى باقي الجهات أن تنقاد لها فلا يبقى مجال بعد ذلك لقيادة التنظيم أن تدعي لنفسها القيادة. وطلب من قيادة التنظيم أن تذهب بمجلسها الفقهي إلى الإمام الخميني وتطلب الإشراف المباشر على الحزب بتبني من يتصدى لهذا الإشراف ويرتبط بالمرجعية ارتباطاً عملياً ويكون التوجيه والقيادة لها وليس للحزب.^(٥) وفي اليوم الرابع من المؤتمر ناقشت قيادة التنظيم بغياب السيد الحائري الشبهات التي تثار حول قيادة الدعوة والولاية العامة للمسلمين والذي مرده أمران، أحدهما: وجود المجلس الفقهي، والآخر: عدم وجود ممثل للأمام الخميني في القيادة وعلى ذلك قررت القيادة بالأغلبية الساحقة إلغاء المجلس الفقهي وتعديل النظام الداخلي وفقاً لذلك.^(٦) وبعد وفاة الخميني الذي نص النظام الداخلي للحزب على ولايته وقيادته بالاسم أصبح حزب الدعوة في حل من التزامها بولاية الفقيه من الناحية الشرعية والأدبية وإن مساحة اختيار الفقيه أصبحت واسعة وليس هناك ما يمنعها من اختيار الفقيه الذي يرجع إليه الحزب والذي حدد بشخص السيد حسين فضل الله وسبب اختياره هو آرائه في وحدة القيادة الإسلامية وتعددها في عصر الغيبة.^(١) وبذلك يمكن القول إن مفهوم الولاية حسب مفهوم حزب الدعوة اتضح إن الحزب يفصل بين الولاية في بعدها الاجتهادي _ التقليدي _ العبادي، وبين الولاية في بعدها السياسي فالأولى ليس من اختصاصه وهي متروكة للعلماء والمراجع ضمن دائرة اختصاصهم ويرى الحزب إن هذه المسألة من الأمور المختلف عليها بين الفقهاء الذي يذهب بعضهم إلى الولاية المطلقة ويذهب البعض الآخر إلى الولاية المقيدة لذا فإن الدعاة يقلدون المراجع وكل داعية يقلد حسب ما يتوصل إليه والدعوة ليس لها مرجع واحد وليس لها دخل بالتقليد وكل داعية ملزم بالعمل على ضوء المرجع الذي يقلده، إلا إن في البعد السياسي للولاية ترى الدعوة إن المصلحة الإسلامية العليا تقتضي في مرحلة التكتلات السياسية والعسكرية ضرورة التكتل حول محور الجمهورية الإسلامية وقيادتها وفق منطلقات الحزب بالتكامل مع ولي الفقيه.^(٢)

الخاتمة

من خلال دراستنا لنظرية ولاية الفقيه والذي قسمنا الى مبحثين بحثنا فيها مفهوم ونشأة ولاية الفقيه وموقف الحزب الدعوة من الولاية نستنتج النقاط الآتية :-

١. إن حزب الدعوة الإسلامية لا يؤمن بالولاية المطلقة للفقيه على الرغم من إن النظام الداخلي للحزب قد نص على ولاية الإمام الخميني إلا إن هذا النص جاء من أجل الحصول على دعم الجمهورية الإسلامية في إيران ومن الناحية التطبيقية لا يوجد أي التزام بولاية الفقيه.
٢. بعد إن كانت هناك مرجعية دينية واحدة للحزب متمثلة بالسيد محمد باقر الصدر أصبح لكل داعية مرجع يقلده في المسائل العبادية .
٣. إن حزب الدعوة الإسلامية يؤمن بالنظام البرلماني الدستوري والتعددية الحزبية ورأي الأمة وصولاً الى قيام الجمهورية الإسلامية.
٤. إن الخلاف بين النظرية التي طرحها السيد محمد باقر الصدر (ولاية الفقيه والشورى) والنظرية التي طرحها الإمام الخميني (الولاية المطلقة للفقيه) لا يتجاوز الجانب النظري فقد ويكاد ينعدم من الناحية التطبيقية إلا ان نظرية الولاية المطلقة أكثر شهرة وقبولاً ،في حين نظرية ولاية الفقيه والشورى هي الحاكمة في الواقع السياسي الإيراني على مستوى الدستور والتطبيق .
٥. إن الخلاف بين النظريتين حول شرعية ولي الفقيه حيث ترى نظريه الولاية المطلقة ان انتخاب الخبراء لولي الفقيه لا يمنحه الشرعية بل مجرد كشف وتفاضل في حين إن نظريه ولاية الفقيه والشورى ترى الانتخاب هو الذي يمنح الشرعية الدينية والمشروعية السياسية للقيام بالحكم .

ثبت المصادر

أولاً: الكتب العربية والمترجمة

١. احمد النراقي، عوائد الأيام في بيان قواعد الأحكام، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، د.م، ١٤١٧هـ.
 ٢. احمد بن حسين البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ج٩، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٩٩٤.
 ٣. أحمد عبد الهادي السعدون، المرجعية الدينية دراسة في فكرها السياسي ومواقفها السياسية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة،
 ٤. التعريف بحزب الدعوة الإسلامية، إحدى منشورات المكتب الإعلامي للحزب، العراق، بغداد، ٢٠٠٣.
 ٥. حزب الدعوة الإسلامية، الإعلام المركزي، منهاجنا، بلا، ١٤١٤هـ .
 ٦. دستور الجمهورية الإسلامية، لسنة ١٩٧٩، المادة (١٠٧).
 ٧. رشيد الخيون، ١٠٠ عام من الإسلام السياسي بالعراق، ج١ الشيعة، ط٢، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة،
 ٨. روح الله الخميني، الحكومة الإسلامية، ط٢، جمعية المعارف الإسلامية، بيروت ٢٠١١م.
 ٩. صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية حقائق ووثائق، فصول من تجربة الحركة الإسلامية في العراق خلال ٤٠ عام، المؤسسة
 ١٠. عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والعمل الحزبي، دراسة نقدية لمسيرة نصف قرن، ط١، المركز العراقي للإعلام
 ١١. عادل رؤوف، حزب الدعوة الإسلامية المسيرة والحركة، مركز الدراسات، بيروت، ١٩٩٩م.
 ١٢. عباس السلامي، بحوث استدلالية في ولاية الفقيه، دار عرش الفكر، قم إيران، ٢٠٠٦.
 ١٣. عبد الجبار الرفاعي، منهج الشهيد الصدر في تجديد الفكر الإسلامي ، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، ٢٠٠١.
 ١٤. عبد السلام شهيد العيسى، الحكم الصالح في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية
 ١٥. علي المؤمن، سنوات الجمر، مسيرة الحركة الإسلامية في العراق (١٩٥٧-١٩٨٦)، ط٣، المركز الإسلامي المعاصر، بيروت لبنان.
 ١٦. علي بن حسام الدين المتقي الهندي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ج١٠، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٩ م.
 ١٧. كاظم الحائري، أساس الحكومة الإسلامية، ط٢، دار البشير، قم المقدسة، إيران، ١٤٢٧هـ.
 ١٨. محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، كتاب الثقلين، ط٢، مجمع الثقلين العلمي، العراق بغداد، ٢٠٠٣.
 ١٩. محمد بن عيسى الترمذي، جامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، ج٥، دار إحياء التراث العربي، بيروت،
 ٢٠. محمد بن محمد بن النعمان الملقب بالمفيد، المقنعة، ط٢، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة إلى جماعة المدرسين، قم إيران، ١٤١٠هـ .
 ٢١. محمد كاظم الأعرجي، الدولة في الفكر السياسي الإسلامي الشيعي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم
 ٢٢. مصطفى أحمد مصطفى، ماهية السلطة في الفكر السياسي للأحزاب السياسية المعاصرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد،
- ثانياً: الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)

١. اسعد عبد الجبار، الى أين يسير حزب الدعوة؟ قرار الحذف بين الأمس واليوم، بحث منشور على شبكة المعلومات الانترنت على ا
٢. السيد أبو الحسن الموسوي الغريفي، ولاية الفقيه مفهوماً ودليلاً، بحث منشور على شبكة المعلومات والانترنت متاح هذا الموقع:
٣. علي المؤمن، نظريات الدولة الإسلامية الحديثة، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) متاح على الرابط:
٤. مالك مصطفى وهبي العاملي، الفقيه والسلطة والأمة، كتاب منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، متاح على الموقع:
٥. يعقوب علي برجة، دور الشيخ النراقي في تطوير نظرية ولاية الفقيه، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت متاح على

الهوامش

- (١) السيد أبو الحسن الموسوي الغريفي، ولاية الفقيه مفهوماً ودليلاً، بحث منشور على شبكة المعلومات والانترنت متاح هذا الموقع 2
- (٢) الغريفي، ولاية الفقيه مفهوماً ودليلاً، مصدر سبق ذكره.
- (٣) كاظم الحائري، أساس الحكومة الإسلامية، ط٢، دار البشير، قم المقدسة، إيران، ١٤٢٧هـ، ص ١٥٤.
- (٤) عبد السلام شهيد العيسى، الحكم الصالح في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، ص ١٦٩.
- (٥) محمد كاظم الأعرجي، الدولة في الفكر السياسي الإسلامي الشيعي المعاصر، رسالة ماجستير السياسية، ٢٠٠٧، ص ١٧٣.
- (٦) يعقوب علي برجة، دور الشيخ النراقي في تطوير نظرية ولاية الفقيه، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت متاح على
- (٧) برجة، دور الشيخ النراقي في تطوير نظرية ولاية الفقيه، مصدر سبق ذكره.
- (٨) أحمد النراقي، عوائد الأيام في بيان قواعد الأحكام، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، د.م، ١٤١٧هـ، ص ٥٣٠.
- (٩) المصدر نفسه، ص ٥٣٠-٥٣١.
- (١٠) محمد بن عيسى الترمذي، جامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، ج ٥، دار إحياء التراث العربي، ص ٤٨.
- (١١) علي بن حسام الدين المتقي الهندي، كنز العمال في سنن الأفعال والأفعال، ج ١٠، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٩ م، ص ٥١٢
- (١٢) أحمد عبد الهادي السعدون، المرجعية الدينية دراسة في فكرها السياسي ومواقفها السياسية في العراق، رسالة ماجستير ص ٧٤.
- (١٣) النراقي، عوائد الأيام في بيان قواعد الأحكام، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣٩-٥٧٥.
- (١٤) روح الله الخميني، الحكومة الإسلامية، ط٢، جمعية المعارف الإسلامية، بيروت ٢٠١١م، ص ٦٥.
- (١) مركز النون للتأليف والترجمة، بحوث في ولاية الفقيه، جمعية المعارف الإسلامية بيروت، ١٩٩٩ م، ص ٥٥.
- (٢) المصدر نفسه، ص ٥٧.
- (٣) مركز النون للتأليف والترجمة، دروس في ولاية الفقيه، جمعية المعارف الإسلامية، بيروت، ٢٠١٠، ص ٤٢.
- (٤) السعدون، المرجعية الدينية دراسة في فكرها السياسي ومواقفها السياسية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٧.
- (٥) مركز النون للتأليف والترجمة، بحوث في ولاية الفقيه، مصدر سبق ذكره، ص ٧١.
- (٦) أبو القاسم الخوئي، مصباح الفقاهة، تحقيق جواد القوي الأصفهاني، ج ٣، المطبعة العلمية، ب-ت، ص ٣٧٨.
- (٧) الميرزا علي التبريزي الغروي، التنقيح في الشروح العروة الوثقى، تقرير لبحث السيد أبو القاسم الخوئي، دار الهادي، ص ٤٤٢٠.
- (٨) الغروي، التنقيح في الشروح العروة الوثقى، تقرير لبحث السيد أبو القاسم الخوئي، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٥.
- (٩) محمد حسين النائيني، تنبيه الأمة في تنزيه الملة، نقلا عن حسين المعتوق، المرجعية والولاية، ص ١٤. الانترنت، متاح على
- (١٠) المصدر نفسه، ص ١٦.
- (١١) مركز النون للتأليف والترجمة، دروس في ولاية الفقيه، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.
- (١٢) الخميني، الحكومة الإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦.
- (١٣) محمد بن محمد بن نعمان الملعب بالمفيد، المقنعة، ط٢، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة إلى جماعة المدرسين، ص ١٨١.
- (١٤) مالك مصطفى وهبي العاملي، الفقيه والسلطة والأمة، كتاب منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، متاح على الموقع:
- (١٥) السعدون، المرجعية الدينية دراسة في فكرها السياسي ومواقفها السياسية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.
- (١٦) الخميني، الحكومة الإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠.

(٢٧) السعدون، المرجعية الدينية دراسة في فكرها السياسي ومواقفها السياسية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠.

(٢٨) دستور الجمهورية الإسلامية، لسنة ١٩٧٩، المادة (١٠٧).

(٢٩) الحائري، أساس الحكومة الإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٤.

(٣٠) مركز النون، بحث في ولاية الفقيه، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦-٥٨.

(٣١) عباس السلامي، بحث استدلالية في ولاية الفقيه، دار عرش الفكر، قم إيران، ٢٠٠٦، ص ٣٤٩-٣٥١.

* محمد باقر الصدر: من عائلة دينية معروفة وهو احد علماء الحوزة العلمية الذي برز بنبوغه العلمي والفكري في مرحله مبكرة من عمره

وكان ابرز علماء النجف الاشرف واحد مجددي الفكر الإسلامي فيالقرن العشرين له مؤلفات عديدة مثل اقتصادنا وفلسفتنا وهو احد

مؤسسي الحزب للاستزادة ينظر: الإمام محمد باقر الصدر المرجع والمفكر والقائد، الإعلام المركزي، العراق، بغداد، ٢٠٠٥.

(٣٢) محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، كتاب الثقلين، ط٢، مجمع الثقلين العلمي، العراق بغداد، ص ١٧٤.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٧٥.

(٣٤) العاملي، الفقيه والسلطة والأمة، مصدر سبق ذكره.

(٣٥) مركز نون للتأليف والترجمة، بحث في ولاية الفقيه، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣-٣٤.

(٣٦) العاملي، الفقيه والسلطة والأمة، مصدر سبق ذكره.

(٣٧) مركز نون للتأليف والترجمة، بحث في ولاية الفقيه، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٣٩) العاملي، الفقيه والسلطة والأمة، مصدر سبق ذكره.

* الخبير هو من يمتلك القدرة على توظيف خبرته بشكل يتناسب مع الموضوع الذي يُراد تشخيصه، فالخبير في تشخيص الولي هو إمّا

(١) رشيد الخيون، ١٠٠ عام من الإسلام السياسي بالعراق، ج ١ الشيعة، ط٢، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، ٢٠١٢م،

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧٣.

(٣) عبد الجبار الرفاعي، منهج الشهيد الصدر في تجديد الفكر الإسلامي، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، ٢٠٠١، ص ١٠.

(٤) صلاح الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية حقائق ووثائق، فصول -٦٧.

(٥) التعريف بحزب الدعوة الإسلامية، إحدى منشورات المكتب الإعلامي للحزب، العراق، بغداد، ٢٠٠٣، ص ١٧.

(٦) عادل رؤوف، حزب الدعوة الإسلامية المسيرة والحركة، مركز الدراسات، بيروت، ١٩٩٩م، ص ٦١.

(٧) الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية حقائق ووثائق، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥.

(٨) حزب الدعوة الإسلامية، الإعلام المركزي، منهاجنا، بلا، ١٤١٤هـ، ص ٩.

(٩) حزب الدعوة الإسلامي (الإعلام المركزي)، تعريف بحزب الدعوة الإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص ١٧-١٨.

(١٠) حزب الدعوة الإسلامي، منهاجنا، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

(١١) حزب الدعوة الإسلامية (الإعلام المركزي) منهاجنا، مصدر سبق ذكره، ص ١١-٢٢.

(١٢) المركز الإعلامي، منهاجنا، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩.

(١٣) المركز الإعلامي، منهاجنا، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠.

(١٤) التعريف بحزب الدعوة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩.

(١٥) علي المؤمن، سنوات الجمر، مسيرة الحركة الإسلامية في العراق (١٩٥٧-١٩٨٦)، ط٣، المركز الإسلامي لبنان، ص ٤٣.

(١٦) الخيون، ١٠٠ عام من الإسلام السياسي بالعراق، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٢.

(١٧) علي المؤمن، سنوات الجمر، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٤٤-٤٥.



- (٤) الإعلام المركزي، منهاجنا، مصدر سبق ذكره، ص ١٥-٢٢.
- (٥) التعريف بحزب الدعوة الإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص ٢١-٢٣.
- (٦) القرآن الكريم، سورة الملك، الآية ٢٢.
- (٧) القرآن الكريم، سورة النحل، الآية ١٢٥.
- (٨) القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ١٠٤.
- (٩) أحمد بن حسين البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ج ٩، مكتبة دار الباز، ص ٣٥٩.
- (١٠) التعريف بحزب الدعوة، مصدر السابق، ص ٢٤.
- (١١) المصدر نفسه، ص ٢٤-٢٥.
- (١٢) مصطفى أحمد مصطفى، ماهية السلطة في الفكر السياسي للأحزاب السياسية المعاصرة، أطروحة دكتوراه ص ٣٦١.
- (١٣) الإعلام المركزي، منهاجنا، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢.
- (١٤) الإعلام المركزي، منهاجنا، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥.
- (١٥) مصطفى أحمد مصطفى، ماهية السلطة في الفكر السياسي للأحزاب السياسية المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٢-٣٦٣.
- (١٦) القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية ١٠٨.
- (١٧) القرآن الكريم، سورة الأحزاب، الآية ٢٣.
- (١٨) القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية ١٤٠.
- (١٩) السعدون، المرجعية الدينية دراسة في فكرها السياسي ومواقفها السياسية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٨١.
- (٢٠) المصدر نفسه، ص ٨٣.
- (٢١) علي المؤمن، نظريات الدولة الإسلامية الحديثة، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) متاح على الرابط <http://www.al-serat.com/content.php?article=557&part=maintable>
- (٢٢) محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠-٤٠.
- (٢٣) السعدون، المرجعية الدينية دراسة في فكرها السياسي ومواقفها السياسية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣.
- (٢٤) الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية حقائق ووثائق، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٩.
- (٢٥) عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والعمل الحزبي، دراسة نقدية لمسيرة نصف قرن، ط ١، المركز العراقي للإعلام والدراسات، سوريا دمشق، ٢٠٠٢، ص ١٧٧.
- (٢٦) الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية حقائق ووثائق، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٠.
- (٢٧) المصدر نفسه، ص ١٠-١١.
- (٢٨) عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٥.
- (٢٩) أسعد عبد الجبار، [الي أين يسير حزب الدعوة؟ قرار الحذف بين الأمس واليوم، بحث منشور على شبكة المعلومات \(الانترنت\) متاح على الموقع: http://www.kitabat.info/subject.php?id=7095](http://www.kitabat.info/subject.php?id=7095)
- (٣٠) الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية حقائق ووثائق، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٢.
- (٣١) المصدر نفسه، ص ٤١٣.
- (٣٢) المصدر نفسه، ص ٤١٥.
- (٣٣) المصدر نفسه، ص ١٥-١٦.
- (٣٤) الخرسان، حزب الدعوة الإسلامية حقائق ووثائق، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٠.
- (٣٥) عادل رؤوف، العمل الإسلامي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٩.